العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا- دراسة في جغرافيّة الجريمة

د. محمد أنور الخطيب د. وفاء سامح الخطيب

د. سامر رداد أ. مجدي قريع

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر النزلاء المحكومين في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الشامل للنزلاء المحكومين البالغ عددهم (106) نزلاء، تمّ إصدار قرارات حكم قضائيّ في الجرائم التي ارتكبوها، مستخدمة أداة الاستبانة في جمع البيانات من خلال مجموعة من التساؤلات تمت الإجابة عليها، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، إذ تمّ استخراج النسب المئوية معتمدة على عدة مناهج منها: المنهج التحليلي والوصفي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أنّ ما نسبته (93.4%) من مرتكبي الجرائم هم من الذكور تتراوح أعمارهم بين (26–33) عاماً، كما أن ما نسبته(37.3%) من مرتكبي الجرائم يرون أن نوعية السكن تؤثر في ارتكاب الجريمة، كما أن ما نسبته(5.7%) من مرتكبي الجرائم أفادوا بأنّ السلوك الإجراميّ موروث، في الوقت الذي يعتقد فيه ما نسبتهم (73%) من مرتكبي الجرائم أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعيّ كان لها أثر في ارتكابهم الفعل الإجرامي، وأنّ ما نسبته (73.6%) من المبحوثين يرون في توفر الخدمات الترفيهية دورا في تقليل نسبة ارتكاب الجرائم، وفي النهاية أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعيّة ذات العلاقة وإعطائها دوراً أكبر من خلال إشراكها في القضايا والمشكلات الاجتماعيّة ودعمها ماديا للقيام بدورها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، النزلاء المحكومون، مدينتا بيت لحم وأريحا، جرافية الجريمة.

Factors Influencing the Commission of Crimes from the Point of View of the Perpetrators in a Central Repair and Rehabilitation of the Cities of Bethlehem and Jericho- Study In Geographical Crime

Abstract:

The study aims at determining the factors affecting the commission of the crime from the perspective of inmates sentenced in the reform and rehabilitation centers in the cities of Bethlehem and Jericho. The study was based on the comprehensive survey of the 106 inmates. Sentencing decisions were issued for the crimes they committed. The results were obtained through a set of questions that were answered, and then the data was analyzed using the SPSS. The percentages were based on a number of methods, including the analytical and descriptive methods. The study found that (93.4%) of the passed (37.3%) of the perpetrators consider that the quality of housing affects the commission of the crime, and 5.7% of the perpetrators reported that the criminal behavior is inherited, (73%) of the respondents believe that the availability of recreational services has a role in reducing the percentage of crimes committed. The study recommended the necessity of activating the role of the relevant social institutions and giving them a greater role by involving them in the case of social problems and financial support to do its part.

Keywords: Crime, convicted inmates, Bethlehem and Jericho cities, geographical crime.

مقدمة:

تعدّ الظروف التي مرّ بها المجتمع الفلسطينيّ ظروفاً استثنائية، فقد خضع للاحتلال البريطاني منذ عام (1918م)، ثم الاحتلال الإسرائيليّ ثم خضع للحكمين: الأردنيّ، والمصريّ اللذين تمّ إنهاؤهما ببسط الاحتلال الإسرائيليّ سيطرته التامة على فلسطين، إلى أنْ تمّ توقيع اتفاقيّة السلام التي تجسدت في تأسيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، على الرغم من ذلك؛ فإنّ المجتمع الفلسطينيّ حافظ على تماسكه وتركيبته الاجتماعيّة، ولم يتحول بالقدر الذي خطط له الاحتلال الإسرائيليّ الذي راهن مراراً وتكراراً على تفككه وانحلاله وتحوله إلى مجتمع فوضوي يعجّ بالمشاكل الاجتماعيّة وعلى رأسها الجريمة بأنواعها وتبعاتها المدمرة. ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية دور في تطور ظاهرة الجريمة في المجتمعات البشريّة المتطورة والنامية على حدٍّ سواء، فانعدام فرص العمل، وارتفاع الأسعار وإفلاس الكثير من المؤسسات الإنتاجية وغيرها من النتائج أسهمت في ظهور أنواع و أنماط جديدة من الجريمة.

أضف إلى ذلك أنّ المجتمع الفلسطينيّ قد مرّ بأزمة داخلية خاصة به، فقد سعى الاحتلال الإسرائيليّ منذ عام (2000م) بفصل المناطق الفلسطينيّة عن سوق العمل الأكبر بالنسبة للفلسطينيين والمتمثل في المناطق التي تحتلها إسرائيل ولا سيما سوق العمل في البناء والخدمات، قابلها ذلك ظهور نظام اقتصادي جديد في مناطق الضفة الغربية، والمتمثل بفرض الضرائب على السلع الإنتاجيّة وعلى المحاصيل الزراعيّة وعلى المساكن وغيرها من الضرائب التي لم يعتد عليها السكان داخل تلك المناطق. هذه الأزمات الخارجيّة والداخليّة مجتمعة زادت من الضغوط الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة على السكان، ولم يبق شخص إلا وتأثر سلباً مهما كان مستواه الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافي، ممّا زاد من الأعباء على كاهل السكان، وبدأت آثار هذه الأزمات تنعكس على سلوكهم، وأصبح عدد كبير من السكان مهيئين لارتكاب سلوك إجرامي، لا من دافع الرغبة في ممارسة السلوك، وإنما بسبب الضغوطات، مع التأكيد على أنّ ظاهرة الجريمة بمفهومها الذي سيتم توضيحه في مشكلة الدراسة هي ظاهرة لسيت حديثة لا بل هي قديمة قدم التاريخ تصيب كافة المجتمعات ، هذا ما أكدت عليه نظريّة الضغوط العاملة التي تتمحور في أفكارها أنّ الجريمة لا يخلو منها أي مجتمع، لكن مع التطورات التي تشهدها المجتمعات في تركيبتها الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافية، نلاحظ أنّ تلك الظاهرة تتجه نحو الزيادة من حيث الكم والنوع والحدّة والعمق، بمعنى أن ظاهرة الجريمة أصبحت تتميز بصفات وأشكال وأساليب خاصة ومعينة لها، ومن هنا كان لا بدّ من الوقوف وإعداد العدة لمعرفة العوامل المؤدية لحدوثها وتحديدها، لوضع السياسات والخطط على جميع الأصعدة لمنعها من التطور من ناحية كميّة ونوعيّة (الجميلي، 2001).

مشكلة الدراسة:

إنّ ظاهرة الجريمة قديمة قدم الإنسان نفسه، وهي ظاهرة خطيرة تهدد جميع المجتمعات البشرية مهما كان مستواها الحضاريّ، وفي حالة المجتمع الفلسطينيّ تعدّ الجريمة ليست بالظاهرة الجديدة، وإنما تتمثل المشكلة في التغير الحاصل داخل المجتمع، ففي السابق كانت الجريمة تقتصر على أشخاص معينين يمرون بظروف خاصة تدفعهم لارتكاب الجريمة كان يطلق عليهم أشباه مجرمين، في حين أنّ الأشخاص الممارسين للجريمة في الوقت الحالي يُطلَق عليهم المجرمون المحترفون كون الجريمة في الوقت الحالي هي جريمة يُخَطط ويُنظم لها. إنّ ما سبق يعني أنّ الجريمة وانتشارها قديما كانت محدودة من حيث العدد ومكان حدوثها، في حين أنّ الوقت الحالي أصبحت هذه الظاهرة تظهر بشكل واضح في المجتمع وتطال أفرادا لم يسبق لهم أن ارتكبوا جريمة، إذ إنّه لم يعد هناك ظروف خاصة وأشخاص معينون يرتكبونها بل شملت المستويات كلّها: الاجتماعيّة والاقتصاديّة، للسكان بالإضافة إلى انتشارها الجغرافيّ في المدن والأرياف ومخيمات اللاجئين لذلك جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة عن السؤال الآتي: **ما العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا؟**.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تكمن حدود الدراسة في:

- الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على عام (2015م).
- الحدود المكانيّة: مدينتي بيت لحم وأريحا، والخريطة رقم (1) توضح الحدود المكانيّة للدراسة.
- الحدود البشريّة: نزلاء مركزي إصلاح وتأهيل بيت لحم وأريحا.
- الحدود الموضوعيّة: التعرف على العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا.

وأمّا محددات الدراسة، فتتمثل في:

- قلّة الدراسات التي تتناول الموضوع نفسه، وتحديداً من وجهة نظر عيّنة الدراسة.
- عدم توفر إحصائيّات حقيقية تعكس العدد الحقيقي لمرتكبي الجرائم.

أهداف الدراسة:

تحاول تلك الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة من الظواهر المهمة التي يعاني منها المجتمع الفلسطينيّ في الوقت الحاضر ألا وهي قضية الجريمة التي تؤثر سلباً على استمرار الأفراد والمجتمع على حدّ سواء، حيث تعمل الدراسة على محاولة تحليل واقع تلك الظاهرة والنظر في أسبابها باعتبارها باتت تشكل تحديّا جديدا في كلّ يوم، والعمل على وضع المعالجة المحليّه لها، ومن هنا فإنّ للدراسة هدفا رئيسا يتمحور في التعرف على: **العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا**، ينبثق عن الهدف الرئيس أهداف فرعيّة أخرى تتمثل في التعرف على:

- تأثير العوامل الديمغرافيّة في ارتكاب الجريمة.
- تأثير العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة في ارتكاب الجريمة.
- تأثير العوامل الثقافيّة والخدماتيّة في ارتكاب الجريمة.
- التحليل المكانيّ لظاهرة الجريمة من خلال الربط والتفسير بين العوامل المؤدية لحدوثها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها ترصد التطورات التي طرأت على مشكلة تُعدّ من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطينيّ، ألا وهي الجريمة التي تعدّ واحدة من المشكلات المهمة التي يجدر بنا دراستها، وبخاصة في ظلّ ما يعانيه المجتمع الفلسطينيّ من صعوبات على المستويات جميعها: الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والسياسيّة، فضلا عن أهميتها العلميّة، والعملية التطبيقيّة، وأما الأهمية العلمية تكمن في:

- مناقشة مشكلة الجريمة كونها أحدى المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربيّة بشكل عام والمجتمع الفلسطينيّ بشكل خاص.
- تزويد المكتبات بدراسة حول أهم العوامل الأساسية التي تؤدي لممارسة الفرد للجريمة.
- التعرف على حجم الجريمة في فلسطين.

وأما الأهمية العمليّة التطبيقيّة تكمن في:

- وضع تصور لمواجهة الجريمة والحدّ من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع عى حدٍّ سواء.
- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات تخص الجريمة في فلسطين.

- قد تكون تلك الدراسة نقطة بداية لدراسات أخرى من باحثين في مجال البحوث الاجتماعيّة.
- يمكن للمهتمين والمختصين الاستفادة من نتائج الدراسة سواء في المؤسسات الأهلية أو الحكوميّة لوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لمكافحة الجريمة في المنطقة .

خريطة رقم (1) منطقة الدراسة.

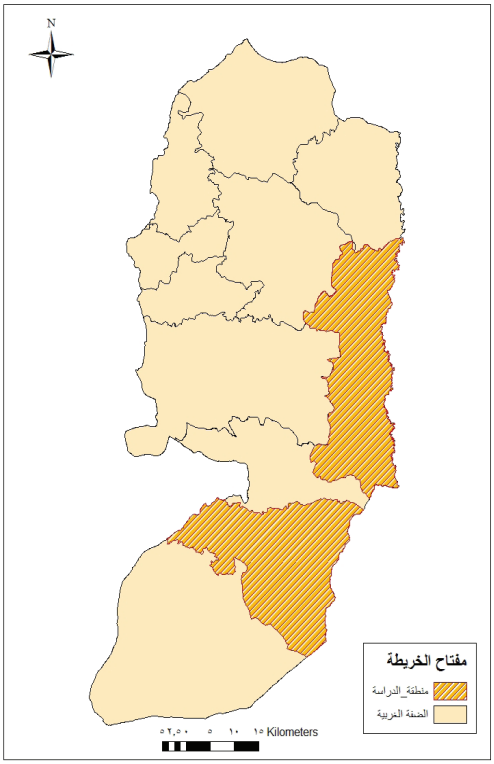

منهجيّة الدراسة وأدواتها:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة من حيث أبعادها وخصائصها، ومن ثم تحليل العوامل المؤثرة في حدوثها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تمّ الاعتماد على:

- الاستبانة: حيث تمّ توزيع استبانة على النزلاء المحكومين جميعهم في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا بتاريخ (30-12-2015)، والبالغ عددهم (106) نزلاء.

- برنامج التحليل الإحصائي (SPSS): تمّ استخدامه لتحليل البيانات المجموعة لاستخراج النِسب المئوية للتعرف على تأثير بعض العوامل على حدوث الجريمة.
- صدق الأداة وثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا إذ بلغ: (5720).

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤال رئيس وهو: **ما العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا؟**، ينبثق عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية أخرى تتمثل في:

- هل للعوامل الديمغرافيّة تأثير في ارتكاب الجريمة؟
- هل للعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة تأثير في ارتكاب الجريمة؟
- هل للعوامل الثقافيّة والخدماتيّة تأثير في ارتكاب الجريمة؟

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة نزلاء مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا جميعهم، والبالغ عددهم (106)، حيث تمّ المسح الشامل لجميع النزلاء عند تعبئة الاستبانة.

أولا: الإطار النظري للدراسة:

1. الاتجاهات النظريّة في تفسير الجريمة:

تُعدّ الاتجاهات النظريّة المرشد الذي يقوم بتحديد معالم أي ظاهرة يراد دراستها، وعليه فإنّ أية دراسة في العلوم المختلفة تحتاج إلى وجود إطار نظري يتمّ تحديده من خلال النظريات التي تتوافق وتتماشى مع السياق الاجتماعيّ، والثقافيّ، والإقتصاديّ، والجغرافيّ التي تظهر فيه، إنّ من أهم الإتجاهات التي تُفسر الجريمة ما يلي:

- **نظريّة التفسير الاجتماعيّ (الأيكولوجيا):** يتفق رواد المدرسة الاجتماعيّة في تمييز العوامل البيئية عند تفسيرهم للسلوك الإجرامي، إذ إنّ الفرد في بيئته يتأثر بعوامل اجتماعيّة متعددة تؤثر في سلوكه تأثيراً يختلف من فرد لآخر قد تؤدي تلك العوامل إلى سلوكيّات إجراميّة عند البعض، في حين لا يكون لها أثر في سلوك الآخرين، فقد ظهرت اتجاهات ونظريّات تؤكد أهميّة العوامل الاجتماعيّة في تفسير السلوك الإجرامي، وكان أول من نادى بذلك العلّامة الإيطالي (فيري)، إذ أكّد على أنّ الجريمة ما هي إلا ثمرة عوامل متعددة داخلية وخارجيّة، ثم جاء بعده العلّامة الفرنسي (أميل دوركايم) الذي قال: إنّ السلوك الإجراميّ سلوك إنساني ينشأ

داخل المجتمعات ويرتبط بها وجودًا وعدمًا، فالنظم الاجتماعيّة والبناء الاجتماعيّ والتفاعل الاجتماعيّ ومختلف عناصر البيئة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والجغرافيّة والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والدين والأسرة جميعها ترتبط بالسلوك الإجراميّ، لأنّ المجرم مرتكب هذا السلوك هو كائن اجتماعيّ بذاته، وجريمته تعتبر فعلا مخالفا للقانون ومضادا للمجتمع، لذا يجب دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعيّة، وتحليل السلوك الإجراميّ الذي يتكون من خلال هذه العلاقة، ومن العلوم التي صنفت عوامل السلوك الإجراميّ إلى ظروف البيئة وظروف الأسرة علم النفس الاجتماعيّ، فالسلوك الإجراميّ هنا يتكون نتيجة مصادر متعددة مرتبطة بعلاقة ما مع السلوك الإجراميّ، وحصيلة عوامل داخلية تكوينية، وعوامل خارجية بيئية (الخطيب، 2015).

تُعتبر نظريّة التفسير الاجتماعيّ من النظريّات التي من شأنها أن تُفسر السلوك الإجراميّ، كونها تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الشخص المجرم والبيئة المحيطة به والظروف النفسيّة التي لها تأتير كبير على تكوين شخصيّة الأبناء، بمعنى أن تلك النظريّة تدرس عوامل السلوك الإجراميّ من خلال مجموعة الظروف التي تحيط بمن يرتكب الجريمة وهذا هو الصحيح.

- **نظريّة التعلُّم:** تتمحور تلك النظريّة في تفسير السلوكيّات العدوانيّة المنحرفة من وجهة نظر (باندورا)، لأنّ معظم سلوكيات الإنحراف تُكتسب من خلال الملاحظة والتقليد إذ يتعلم الأطفال السلوك المنحرف من خلال ملاحظتهم لنماذج وأمثلة من تلك السلوكيّات المنحرفة التي يقوم بها أفراد الأسرة، الأصدقاء، الجيران والتلفاز وغيرها من المؤسسات، التي تحيط بالطفل والتي تؤثر في اكتسابه للسلوكيات الإنحرافيّة سواء من خلال الخبرات السابقة أو من خلال التعزيز والمكافآت، أو العقاب الذي قد يؤدي إلى زيادة السلوك المنحرف، هنا وجد باندورا أثناء دراسته للسلوك العدوانيّ بأن السلوك العدوانيّ عند الأطفال غالباً ما يرتبط بالمثير والمنبه الذي يتعرضون له، والدليل على ذلك أنّ هناك أطفالاً لديهم آباء يعاقبونهم عندما يُظهرون العدوان نحوهم في الوقت نفسه هم أنفسهم يمارسون سلوكيّات عنيفة (الطيار، 2012)، فكيف يمكن لأطفال أن يكونوا أسوياء غير منحرفين وهم بين آباء يمارسون السلوكيّات الخاطئة (بمعنى إن لم يكن القائد قائداً حقيقياً، فكيف يمكن أن يكون الموظف، هذا في نطاق العمل الذي ينطبق كذلك على نطاق التنشئة الأسريّة)، فالآباء غير المتزنين في تصرفاتهم يُشجعون أبناءهم على ارتكاب السلوكيات الإجراميّة المنحرفة داخل البيت وخارجه، إنّ سلوك الأطفال يتبع ردود الأفعال من قبل الآخرين سواء أكان سلباً أم إيجاباً، خصوصاً أولئك الناس الكبار المحيطين بهم ولديهم علاقات تواصل قوية معهم.

- **نظريّة الصراع الاجتماعيّ وأنماط المشكلة الاجتماعيّة للعالم (رالف داهرندوف):** تتمحور تلك النظريّة بأن الصراع الاجتماعيّ يحدث نتيجة غياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعيّ معين، ويحدث أيضا نتيجة حالات من عدم الرضى حول الموارد الماديّة مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معا، أمّا المحيط الاجتماعيّ المعني بالصراع، فيشمل كلّ الجماعات سواء أكانت صغيرة كالجماعات البسيطة أم كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والأمم، يتضح ممّا سبق بأنّ وجود العشائر والقبائل والتجمعات السكانيّة وغياب الانسجام والنظام بينهم هو الأساس في حدوث الانحراف والجريمة (وريكات، 2008).
- **نظريّة الضغوط العامة:** تعود نظريّة الضغوط العامة إلى نظريّة دوركايم وميرتون في الجريمة والانومي، أو نظريّة الضغوط خاصة الانومي، أمّا نظريّة أجنيو المعروفه باسم نظريّة الضغوط العامة فتذهب إلى أن إهتمام دوركايم انصبّ على تفسير اتباع الأفراد للأعراف (الامتثال) وركز على مجالات التغيير الاجتماعيّ والانتحار والإنحراف عن القواعد والجريمة، وهي أجزاء طبيعية من المجتمع، وأنّ الجريمة حقيقة اجتماعية، لا يخلو منها مجتمع ما طالما بقيت تساعد المجتمع على الاستدامة والتطور، وما الجريمة إلا نكران للتلاحم الاجتماعيّ (وريكات، 2013).
- **نظريّة أُسلوب الحياة:** يتساءل كلّ من هندلنق وقوتفردسون وجارفيلو لماذا نجد شخصاً أو مجموعة ما أكثر عرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة؟ الإجابة تكمن في العنوان أنّه أُسلوب حياتهم، فأُسلوب الحياة أو الأنماط الحياتيّة قد تقود أناسا معينيين أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مَجنيّاً عليهم، وأُسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط، ولكن أوقات الترويح أيضاً، وتتكون هذه النظريّة من ثلاثة أجزاء هي: الأدوار الاجتماعيّة، المكان أو الموقع في البناء الاجتماعيّ، الجزء العقلاني أو المكون العقلانيّ (الباشا، 2013).
- **نظريّة النشاط الرتيب:** لقد ظهر هذا المدخل إلى حيز الوجود في نهاية السبعينيات وذاع في الثمانينات واشتهر لعدة أسباب منها: عدم وجود نظريّة مناسبة لتفسير الجريمة والانحراف الاجتماعيّ، وكذلك قدرته على تفسير سلوك المَجني عليه وقدرته على الربط بين البيئة والجريمة، وكذلك عودة الافتراضات العقلانيّة للطبيعة الإنسانيّة، وتقوم هذه على ثلاثة أجزاء رئيسة:
  - المجرم ذو الرغبة.
  - الهدف المناسب.
  - غياب الرقابة القادرة (وريكات، 2013).

- **النظريّة المالتوسية في تفسير الفقر:** إنّ تزايد أعداد السكان التي تؤثر على ازدياد الفقر والسكان يُشكل لب نظريه مالثوس، والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان. فالرؤية المالثوسية التي خرج بها روبرت مالثوس تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر، فإنّ عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء إذ لم يعرقل نموه موانع، ومن ثم فإنّ مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنّما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبديّ الذي يعمل في كل مكان وزمان، وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان. أيّ أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم، فقد فسّر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسماليّة تمتلك وسائل الانتاج ، وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة. وهكذا فإنّ الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسة على انتمائه الطبقي وبتعبير آخر أكثر تجريداً يعتمد على علاقته بوسائل الانتاج، ففي العمل أو خارجة نجد أن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه، فتشخيص أوضاعهم الواقعية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعددية البناء الاجتماعيّ القائم بما ينطوي عليه من تناقضات وليس في التفكير والأكاديميّ وسنّ السياسات المختلفة (العذاري، 2010).
- **النظريّة البنائيّة الوظيفيّة:** تقوم فكرة هذه النظريّة التي من أهم روادها (تالكوت بارسونز) على الاعتماد على النسق الاجتماعيّ كأساس في دراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع، حيث يُنظر إلى النسق بإعتباره وحدة الدراسة وله إنساق فرعيه ومتفرع منه أنساق فرعيه أخرى، وكلّ نسق يتفاعل مع الإنسان الآخر الموجود، فعند حدوث تغيير فإنّ كل نسق يميل إلى الحفاظ على ذاته في حالة توازن، وتظل هذه العملية مستمرة بطريقة تلقائية، ويمكن الاستفادة من هذه النظريّة فى التعرف على الأدوار المختلفة التى يقوم بها المجتمع. تقوم فكرة هذه النظريّة على الفكرة الحضرية القائمة على أن كل شيء في المجتمع يتكون من بناء، كل بناء يقوم بمجموعة من الأدوار الوظيفيّة التي تعمل على توازنه واستقراره من خلال عملية تبادليّة بينه وبين المجتمع المحيط (الطيار، 2012).
- **النظريّة الأيكولوجيّة للجريمة (الأماكن المنحرفة):** لقد بدأت محاولات ربط الأماكن بالجريمة أو ما يُسمى بالمنظور الأيكولوجي في القرن التاسع عشر، وبالذات من قبل الإحصائي المشهور مايهو عندما جمع كمّاً هائلا من المعلومات الإحصائيّة حول المجرمين المحترفين، وحاول هينير في دراسة لأحد الأحياء في سياتل الذي

يقطنه إيطاليون من أصول صقلية، حيث تميّز هذا الحي بالفقر والبنايات الآيلة للسقوط والكحول وغير ذلك، إلا أنّ ما أثار دهشته هو استمرار وتيرة الانحراف في هذا المكان حتى بعد أن تركه معظم سكانه الإيطاليين، وهذا ما يدفع إلى القول بوجود شيء ما يتميز به المكان ذو علاقة بالجريمة، وهنا لا بدّ من التركيز على الأماكن والجماعات بدلاً من التركيز على الأفراد وخصائصهم، والحقيقه أنّ علماء مدرسة شيكاغو الأمريكية لم يهملوا المنظور الأيكولوجي في دراساتهم وبالذات بارك وبيرجس ومكانزي في كتاب المدينة 1925، وشومكي 1942 حول انحراف الأحداث في المناطق الحضرية، إلا أنّ ستارك والذي حاول من خلال إجراء مسحي إثبات أن الكثير من علماء الجريمة قد تجاهلوا الكثير من السمات المهمه للجريمة والانحراف، ومثال على ذلك أنّ الكثير من الأسر الفقيرة تختفي ليحلّ محلها أحداث صغار من مختلف المستويات الطبقيّة ولكن بدون معرفة دور البيئة في ذلك، ويذكر ستارك أنّ من أهم سمات المناطق ذات المعدلات المرتفعه في الانحراف والجريمة هو وجود الفقر فيها (وريكات، 2014).

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية:

تناولت عدة دراسات ظاهرة الجريمة من مختلف جوانبها، فمنها ما حاول تشخيص وتحديد الأسباب والعوامل المؤدية لها سواء أكانت اجتماعيّة أم اقتصاديّة، ومهما حاول دراسة الظاهرة من بعدها المكانيّ والعوامل التي تقف وراء حدوثها في مناطق دون أخرى، أو تركزها في مجتمع دون الآخر، أو مكان دون الآخر، وسوف يتم الحديث عن مجموعة من الدراسات التي تتناول الظاهرة، وسيتم التركيز على الدراسات التطبيقية التي تحاول فهم الأسباب والعوامل المسببة للجريمة، والتي تحاول في الوقت نفسه التوصل إلى حلول أو محاولة طرحها للإسهام في حلها أو الحد منها.

في دراسة قام بها دويكات، الفيصل (2010)، بعنوان «**تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**»، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنماط المكانيّة المحددة لانتشار الجريمة باعتبارها تتاثر بخصائص الموقع والموضع الذي يتواجد فيه السكان، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الكارتوغرافي ونظم المعلومات الجغرافية من أجل توقيع حالات السرقة على خريطة رقمية، ومن ثم تحليل نمط انتشارها واتجاهاتها، وتحليل أثر الكثافة السكانيّة والامتداد العمرانيّ، ومكان سكن مرتكبي الجرائم. وقد توصلت الدراسة إلى النمط السائد لحدوث الجريمة بين عامي

(1997و2007)، فقد أخذ النمط المتجمع، كما أظهرت الدراسة وجود ارتباط قوي بيين موقع الجريمة وأماكن سكن الجناة من ناحية، وبين المركز التجاري المركزيّ من ناحية أخرى، كما أشارت إلى نتيجة مفادها تحول الاتجاه العام لموقع الجريمة إلى الجهة الشمالية الغربيّة متأثراً بالامتداد العمراني.

وفي دراسة أخرى أجراها عبد الله (2011)، بعنوان «**العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة– دراسة ميدانية في مدينة الرمادي**». وقد سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها: معرفة السلوك الإجراميّ وأبعاده الاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة والشرعيّة، والتعرف على العوامل الاجتماعيّة المؤديّة إلى حدوث الجريمة، ومن ثم معرفة العوامل الأكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة، ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الدراسة لاستخدام المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعيّ، بالإضافة إلى اعتمادها على أداتين هما: الاستبانة والوسائل الإحصائيّة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنّ (96،6%) من مرتكبي الجرائم هم من الذكور الذين يتراوح أعمارهم بين الفئة العمرية(18–41) سنة، وأنّ (65%) من مرتكبي الجرائم يعيشون في مناطق حضرية، كما تبين أنّ (63،3%) من المبحوثين يقلّ دخلهم عن الحاجة، مع انخفاض نسبة التحصيل العلمي والتي بلغت (50%) من مجموع المبحوثين، كما أكّدت الدراسة أنّ (80%) من أفراد العيّنة يتفقون بأن للصحبة السيئة تأثيرا على ارتكاب الجريمة، وأن (75%) من المبحوثين يرون أنّ المنطقة السكنية التي يعيشون فيها لها تأثير في إكسابهم السلوك الإجرامي، أمّا بالنسبة لأوقات الفراغ فقد أظهرت الدراسة أنّ (73،3%) يعزون ارتكابهم للجريمة بسبب كثرة أوقات الفراغ لديهم في الوقت الذي يرى فيه (63،3%) من المبحوثين أنّ سلوكهم الإجراميّ مكتسب.

وتناولت دراسة كرم (1992)، «**جغرافيّة الجريمة في دولة الكويت**» وتكوّنت الدراسة من قسمين الأول: سلّط الضوء على بداية الاهتمام الجغرافيّ بدراسة الجريمة وإسهامات الجغرافيين في هذا المجال، أمّا القسم الثاني، فركز على دراسة جغرافيّة الجريمة في دولة الكويت خلال الفترة (1983–1987)، وقد انحصر اهتمام الباحث على توضيح معدلات الجريمة وأنواعها حسب توزيعها الجغرافيّ، وكذلك توزيعها حسب النوع والعمر والجنسية.وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أنّ حجم الجريمة خلال فترة الدراسة لا يدعو إلى القلق مقارنة مع نسبتها في دول العالم، كما أنّ نوعية الجرائم المرتكبة في الكويت لا تعدّ من الجرائم الخطيرة، أمّا بخصوص التوزيع الجغرافيّ ونتائجه تبين عدم وجود اختلافات جوهرية لا من حيث الكمّ ولا النمط في الجريمة بين المحافظات ومرد ذلك عدم وجود اختلافات إقليمية أو سكانيّة ملحوظة في دولة الكويت.

وفي دراسة طوقان (2012)، بعنوان «**التوزيع المكانيّ للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافيّة الاجتماعيّة**» فقد هدفت الدراسة إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، والتعرف على أسباب وموسم وخصائص هذه الجرائم، وقد استخدمت برنامج التحليل الإحصائي لإخراج التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة لاستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافيّة لرسم الخرائط الخاصة بالتوزيع المكانيّ للجريمة حسب مكان سكن المعتدي والمعتدى عليه. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أنّ (29،6%) من الجرائم المبلغ عنها عام (2009) حدثت في فصل الصيف، وأنّ (9%) من الجرائم المبلغ عنها في مدينة نابلس وأحيائها ومخيماتها قد وقعت في مخيم بلاطة للاجئين الذي يقع إلى الشرق من المدينة، كما أنّ الفئة العمريّة بين(15-19سنة) تصدرت الفئة العمريّة للمشتكين، وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بعملية التوجيه والإرشاد لسلوكيّات المراهقين من قبل الأسرة والمجتمع، وإلى توجيه الباحثين لعمل دراسات عن موضوع الجريمة في مناطق الضفة الغربية.

وجاءت دراسة الباحوث (2004)، بعنوان «**جرائم الأحداث في منطقة الرياض- دراسة في جغرافيّة الجريمة**»، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم وأنماط جرائم الأحداث على مستوى العالم ومستوى الوطن العربي وفي المملكة العربيّة السعودية بصفة عامة، وعلى منطقة الرياض بصفة خاصة وتوزيعها على مدينة الرياض ومحافظات المنطقة، بالإضافة للتعرف على توزيع معدلات الجناة في مدينة الرياض، كما هدفت للتعرف على الخصائص الديمغرافيّة والاجتماعيّة والتعليميّة، والخصائص المكانيّة والزمنيّة، وإلى معرفة العلاقة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة، والعلاقة بين نوع الجريمة والرحلة إلى ارتكاب الجريمة، وفي النهاية هدفت لمعرفة تأثير استخدامات الأرض على توزيع معدلات ونسب جرائم الأحداث مستخدمة أُسلوب المسح الميداني لتحقيق الأهداف. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أنّ جرائم السرقة التي ارتكبها الأحداث بلغت نصف مجموع الجرائم تتلوها الجرائم الأخلاقية التي بلغت ثلث الجرائم، كما تبين أنّ ثلاثة أرباع الجرائم المرتكبة من الأحداث في منطقة الرياض كان معهم شركاء في ارتكاب الجريمة، وأن ربع الجرائم المرتكبة لم تكن بتخطيط مسبق وإنما اعتمدت على وجود فرصة مناسبة لارتكابها، وأنّ أكثر من ربع الأحداث تمّ القبض عليهم بسبب ارتكابهم جرائم سابقة، في حين أنّ أكثر من نصف الجرائم يعود السبب في ارتكابها لأصدقاء السوء ثم إلى وجود أوقات الفراغ والتسلية، ثم الحاجة المادية، وبخصوص نتائج الدراسة الزمنية تبين أنّ ربع الجرائم تمّ ارتكابها خلال الفترة من الثامنة مساءً إلى الثانية عشرة ليلاً، وقد بلغت ذروة الجرائم يوم الخميس ثم يليها يوم الجمعة، كما تبين عدم وجود علاقة بين نوع الجريمة والوقت واليوم الذي وقعت فيه.

قام بركان (1999)، بدراسة «**الأنماط المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن خلال الفترة (1985- 1996): دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية**»، هدفت الدراسة إلى تحليل الأنماط المكانية لظاهرة الجريمة من منظور جغرافيّ اجتماعيّ، لإبراز الخصائص المكانيّة والزمنيّة، والاتجاهات الخاصة بالجريمة بالإضافة إلى أماكن توطنها.

2. الدراسات الأجنبية:

جاءت دراسة سيساتو، وهاينج (Ceccato& Haining, 2004)، بعنوان «**الجريمة في المناطق الحدوديّة: الدول الإسكندافيّة حالة دراسية على منطقة أوريسوند بين الفترة (1998-2001)**»، سعت الدراسة إلى مقارنة أنماط الجريمة في مكانين في الوقت نفسه على الحدود السويديّة والدنماركيّة، بالإضافة إلى محاولة التوصل لآلة فهم أفضل للعلاقات القائمة بين الجريمة والمتغيرات الديمغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، واستخدامات الأرض في المنطقة الحدودية، وقد ركزت الدراسة على المنطقتين اللتين تمّ وصلهما بواسطة جسر لتحديد وشرح التغيرات التي ستحصل على الجريمة بالمكانين قبل وبعد بناء الجسر، ولتحقيق هذه الأهداف تمّ استخدام التقنيات الإحصائيّة ونظم المعلومات الجغرافيّة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: وجود تغير في مستويات الجريمة في المناطق الحدوديّة بين الدول، وأنّ الجريمة سوف تتزايد في قارة أوروبا نتيجة توسيع الاتحاد الأوروبي، ممّا يعني ظهور المزيد من النقاط الحدودية الواصلة بين الدول الأعضاء بسبب تطور وسائل الاتصالات والمواصلات ممّا سينعكس على المتغيرات المكانية وبالتالي ستتزايد معدلات الجرائم.

دراسة ماكيلون (Mcilwaine,1999)، بعنوان «**الجغرافيا والتنمية: قضايا العنف والجريمة والتنمية المجتمعية**»، ركزت على تفسير العلاقة المعقدة بن الجريمة والعنف والتنمية المجتمعيّة، وتحليل التغيرات المكانيّة في معدلات الجريمة، وكذلك سعت لتحليل الاختلافات الأيدولوجية بين الرجل والمرأة وعلى زيادة العنف المنزلي خلال الأزمات الاقتصاديّة.

وفي دراسة أخرى قام بها موران، وآخرون(Moran, 2011)، تحت عنوان «**جغرافيّة الجريمة والعقاب في روسيا الاتحاديّة**»، استندت الدراسة على نتائج في نظام السجون في روسيا من أجل تحديد ما إذا كان لمواقع السجون في روسيا وخصائصها ومميزاتها تؤثر في الجريمة. وتوصلت الدراسة لوجود ظروف مروعة داخل السجون الروسيّة بالإضافة إلى وجود اكتظاظ و أمراض معدية وانتهاكات لحقوق الإنسان جراء عمليات العقاب التي تحدث داخل السجون على الرغم من وجود تحسينات وإصلاحات لم يتمّ تنفيذها، كما أوضحت أنّ السجون الروسيّة مازالت تحتفظ بارث من معسكرات الاعتقال خلال فترة الاتحاد السوفييتي من خلال وضع السجون في مناطق بعيدة ممّا يمنع حدوث روابط مع المجتمعات المحلية، فيتسبب هذا في إعاقة عملية دمج السجناء المفرج عنهم في المجتمع ممّا ينعكس سلباً عليهم عندما يتمّ الإفراج عنهم وبالتالي يعاودن ارتكاب جرائم جديدة.

وأما دراسة بيري وهاو (Berry, Huw,2008)، بعنوان «**التحقق من الأنماط المكانية للجريمة من خلال إحصاءات الشرطة، والدراسات الاستقصائيّة للجريمة وملامح التعداد في المناطق السكنية في منطقة رندي**»، وتناولت الدراسة قضيتين رئيسيتين في مجال علم بيئة الجريمة وتحليل التركيب السكانيّ، حيث تناقش مصادر الحصول على البيانات عن الجريمة وتتمثل في البيانات الديمغرافيّة المأخوذة من الأنماط المكانيّة للجريمة في المدن والبيانات من عمليات الاقتحام للمنازل.

3. تعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت معظم الدراسات السابقة إلى تناول الجريمة من حيث أنماطها و توزيعها الجغرافيّ، والحديث عن العوامل المؤثرة في هذا التوزيع ولم تحاول الربط بين التوزيع والمكان الذي تحدث فيه الجريمة، فالمكان يعدّ أهم عنصر عند دراسة الجريمة، فهو بمثابة البيئة التي تضم عناصر عدة ولا سيما العناصر الاجتماعيّة والاقتصادية والبئية وحتى الخدماتية، فمقدار التفاعل الإيجابيّ أو السلبيّ لهذا العناصر في المكان هي المسؤولة عن حدوث ظاهرة الجريمة أولاً ومن ثم يتمّ تفسير التوزيع المكانيّ لها، فالتوزيع المكانيّ هو محصلة لعملية التفاعل لعناصر المكان السابقة، أمّا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، فيمكن إجمالها في جوانب عدة من أهمها:

- حاولت معظم الدراسات تحليل وتفسير الأنماط المكانيّة للجريمة باعتبار أنّ الجريمة ظاهرة موجودة بأنواعها دون الأخذ بالمسببات الرئيسة لهذه الظاهرة، فالبيت ومكان السكن ومستوى الخدمات والمستوى الاجتماعيّ والاقتصادي كلّها مسؤولة عن إفراز هذه الأنماط من التوزيعات، بينما لجأت الدراسة إلى محاولة التعرف على مسببات الظاهرة وتحديدها من ناحية نظريّة من جهة، ومحاولة تحليلها إحصائياً من جهة أخرى من خلال استخدام التحليل الإحصائي لمعرفة حجم هذه العوامل ومقدار تأثيرها على ممارسة الجريمة.
- تناولت الدراسات السابقة ظاهرة الجريمة كظاهرة لها جذورها العميقة في المجتمع دون الرجوع إلى حجم الظاهرة وأنماطها ومدى خطورتها، بينما تميزت هذه الدراسة بتوضيح الواقع الحقيقي لظاهرة الجريمة مع بيان مكمن الخطورة لهذه الظاهرة داخل المجتمعات وتحديداً المجتمع الفلسطينيي والمتمثل بانتشارها خارج إطارها المألوف والذي يقوم على مبدأ ارتكاب الجريمة يخصّ أشخاصا معينين يخضعون لظروف معينة ممّا يدفعهم لارتكاب الجريمة.
- إنّ أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة عينتها المتمثلة في نزلاء مراكز الإصلاح التي تفتقدها الدراسات السابقة.

ثانياً– مفهوم جغرافيّة الجريمة وتطورها:

تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم جغرافيّة الجريمة لذا سيتم التطرق إلى تعريفين فقط على النحو اللتالي:

أ. تعرف جغرافيّة الجريمة بأنها: فرع من فروع الجغرافيا البشرية الذي يهتم بدراسة الجريمة من حيث تنظيمها المكانيّ وأنماطها والاختلافات الإقليمية لأنواعها، بالإضافة لدراسة العوامل الاجتماعيّة والثقافية والبيئية المؤثرة في حدوثها (الحربي،2012).

ب. هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية التي تهتم بتفسير وربط الحيز الجغرافيّ لمرتكبي الجرائم، كما أنّها تدرس اختلاف الجريمة ومعدلاتها وخصائص مرتكبيها، مع التركيز على البعد المكانيّ كونها تحدث في مكان معين (جابر، 2002).

ركزت المحاولات الأولى لدراسة ظاهرة الجريمة من ناحية جغرافيّة على العلاقة بين الجريمة والبيئة الطبيعية، كما تناولت الاختلافات المكانية في توزيعها محاولة بذلك تفسير هذه الاختلافات استناداً على العوامل البيئية والاجتماعيّة والاقتصاديّة والديمغرافيّة، ثم ظهر اتجاه حديث لدراستها عُرِف بالاتجاه الكارتوغرافي الذي سعى إلى تمثيل الجريمة وتوضيحها على خرائط سواء حدثت هذه الجرائم داخل التجمعات السكانيّة الريفيّة أو الحضريّة. ومن ثم تسارعت المحاولات من قبل الجغرافيين لدراسة الجريمة فمنهم من درسها من جهة العلاقة بينها وبين المناخ، وفريق آخر درسها من حيث أنواعها ومعدلاتها، وقد تأثرت الدراسات الجغرافية الحديثة لظاهر الجريمة بالفكر السلوكي الذي يركز على دراسة سلوك الأفراد الإجراميّ في المكان الذي يتواجدون فيه، ومدى تأثره بالخلفية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعرفيّة والدينيّة، وكنتيجة للتطورات السريعة فقد ظهرت كفرع مستقل من فروع الجغرافيا البشرية، وقد توج هذا التطور بظهور مجموعة «جغرافيّة الجريمة» في اتحاد الجغرافيين الأمريكيين.

1. واقع الجريمة وتطورها في الضفة الغربيّة وقطاع غزة من واقع المؤشرات الرئيسية لمسح الجريمة خلال سنوات مختارة:

- سيتم استعراض واقع الجريمة من خلال بعض المؤشرات الرئيسة لمسح الجريمة، محاولين تقديم تفسيرات لهذا الواقع على النحو التالي:

جدول (1) بعض المؤشرات الرئيسية للجريمة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة.

نوع الجريمة على مستوى الفرد	النسبة المئوية خلال السنوات				
	١٩٩٦(١)	١٩٩٩(١)	٢٠٠٤(١)	٢٠٠٨(١)	٢٠١٢(٢)
السرقة	٥٤،٢	٥٥،٢	١٩،٥	٣٣،٩	٤١،٩
الضرب والتهديد	١٨,٨	١٨	١٠،٩	١٨،٤	١٠،٦
اتلاف الممتلكات	١٦،١	٤،٤	٨،٢	١٨،٣	٣
مكان حصول الجريمة					
داخل المنزل	٢٣،٥	١٦،٥	٤٤،٨	٤٥،٧	٤٩،٣
خارج المنزل	٣٢،٨	٤١،٧	١٧،٥	٢٦،٥	١٩
التبليغ عن الجريمة	٤٠،٢	٤٣،٢	٢٩،٧	٢١،٢	٤٣،٤
أسباب عدم التبليغ عن الجريمة					
عدم خطورة الجريمة	*	٢٩،٣	٢٩،٣	٢٨،٥	٤٦،٤
حلّ الجريمة شخصياً أو عشائرياً	*	١٠،٧	٣٠	١٨،٣	٨،٢
عدم الرغبة في تدخل الشرطة	*	١٠،٧	٢٠،٧	٢١،٢	٢٣،٢

المصدر: 1. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ ، 2009.

2. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطيني، 2013.

3. البيانات غير متوفرة.

يلاحظ من الجدول أنّ جريمة السرقة سجلت أعلى نسبة مئوية من الجرائم الواقعة مع حدوث تراجع خلال الفترة الزمنية (2004–2008)، وذلك بسبب تفعيل الدور الذي تقوم

به الأجهزة الأمنية في ضبط هذا النوع من الجرائم، أمّا بخصوص مكان حصول الجريمة، فيتبين أنّ النسبة ارتفعت عام (2008) لتصل إلى (45،7%) للجرائم التي تحصل داخل المنزل وهذا يعطي مؤشرا على دور العوامل الاجتماعيّة في حدوث الجريمة، أي أنّ المنزل بخصوصيته يعدّ بيئة خصبة تشجع على ارتكاب الجريمة، وفي عام (2012) حدث تطور في نسبة المؤشرات الرئيسة حول الجريمة، ويلاحظ حدوث ارتفاع في نسبة الأفراد الذين تعرضوا لجريمة السرقة والسطو حيث بلغت (41،9%) هذا يرجع إلى العوامل الاقتصاديّة المتمثلة في البطالة وتراجع حجم العمالة في الأسواق العمل الفلسطينيّة، بالإضافة إلى فقدان العديد من السكان لفرص عملهم داخل إسرائيل، كما يلاحظ تراجع نسبة الجرائم الواقعة بجوار المنزل نتيجة لتطور الخدمات الأمنية المقدمة على مستوى الضفة الغربيّة. وباعتبار الجريمة ظاهرة تحدث في المكان فلا بدّ من الإشارة إلى مكان حصول الجريمة، ونوع التجمع السكانيّ ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (1) مكان ارتكاب الجريمة حسب نوع التجمع السكاني

المصدر: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، مرجع سابق.

يلاحظ أنّ الجرائم الواقعة داخل المنزل في المخيمات قد بلغت (55،7%)، وهي بذلك تشكل أعلى نسبة يليها نسبة الجرائم في المناطق الحضريّة، ومن ثم الريفيّة وربما يعود السبب إلى ظروف الحياة المعيشيّة داخل المخيمات، نظراً لعدم وجود خدمات مخصصة للترفيه عن النفس كالحدائق والملاعب والمراكز الثقافيّة، وهذا يوضح أنّ هناك علاقة وطيدة بين مكان السكن وحدوث ظاهرة الجريمة، وبخصوص حدوث الجريمة بجوار المنزل فالنسب متقاربة بين المناطق الريفية والمخيمات مع ارتفاعها في المناطق الحضرية، ويعود ذلك إلى طبيعة التركيب الاجتماعيّ والاقتصاديّ غير المتجانس في المناطق الحضريّة، وكون هذه المناطق أصبحت وعاءً اجتماعيّا يضم أطيافا اجتماعيّة مختلفة لما تشهده من عمليات هجرة داخلية.

أمّا فيما يتعلق بارتكاب الجريمة في مكان آخر داخل التجمع، فقد سجلّت المناطق الريفية أعلى نسبة بواقع (23،7%) وهذا يعود إلى عدم وجود كثافة سكانيّة بالإضافة إلى تبعثر العمران ممّا يتيح المجال لوجود فراغات يمكن أنّ تشكل بيئة مناسبة لارتكاب الجرائم، كما أنّ أنماط استخدامات الأرض التي تضم مناطق زراعية وغابات وأحراجا تشكل هي الأخرى ملاذا آمنا لمن يرغب في ارتكاب الجريمة، وهنا يمكن ربط تلك النتيجة بالنظريّة الأيكولوجية التي تحدث عنها (وريكات،2014) التي ربطت بين المكان وعلاقته بممارسة الجريمة، حيث ترى النظريّة الأيكولوجية بأنه لا بدّ من التركيز على الأماكن والجماعات بدلاً من التركيز على الأفراد وخصائصهم عند دراسة الجريمة.

2. التوزيع الجغرافيّ للجريمة في الضفة الغربيّة حسب المحافظة ونوع الجريمة عام 1999:

تفتقر الضفة الغربيّة إلى البيانات الإحصائيّة الدورية التي ترصد حدوث الجريمة حسب نوعها ومكان حدوثها، وهذا يصعّب من عملية دراسة التوزيع الجغرافيّ للظاهر، ويعدّ الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ الجهة الرسميّة الوحيدة التي توفر بيانات حول الموضوع، علماً بأنّ البيانات المتوفر هي عن عامي (1999–2011)، لذا سيتم الاعتماد عليها لبيان التوزيع الجغرافيّ للجريمة من جهة، وعلى واقع الجريمة وتطورها من جهة أخرى وقد تمّ استبعاد التوزيع الجغرافيّ للجريمة في قطاع غزة وهذا يرجع إلى التحديد السابق لمنطقة الدراسة علماً بأنّه سيتم الحديث عنها لاحقاً عند الحديث عن المؤشرات الخاصة بواقع الجريمة.

جدول (2) التوزيع الجغرافيّ للجريمة في الضفة الغربيّة حسب المحافظة ونوع الجريمة.

المحافظة نوع الجريمة	جنين	طولكرم	نابلس	قلقيلية	رام الله والبيرة	أريحا	بيت لحم	الخليل
القتل	17	19	19	16	36	3	4	34
الخطف	3	5	4	0	18	2	3	9
الاغتصاب	5	12	7	10	20	10	6	4
الاعتداء	448	490	301	697	529	114	422	330
الإيذاء	27	109	156	253	341	70	176	1013
المخدرات	5	21	16	5	6	6	10	12
السرقة	135	163	106	287	507	67	170	497
الاحتيال والتزوير	19	151	55	53	94	15	20	319
التهديد	70	55	40	54	77	30	43	113
حيازة وبيع أغذية وأدوية فاسدة	2	3	1	2	0	6	0	2
حريق جنائي	20	6	12	9	12	2	13	17

المحافظة نوع الجريمة	جنين	طولكرم	نابلس	قلقيلية	رام الله والبيرة	أريحا	بيت لحم	الخليل
حيازة سلاح بدون ترخيص	9	0	0	4	0	0	1	8
إطلاق نار	7	0	0	6	11	0	2	7
أخرى	534	1462	115	195	0	76	378	327
المجموع	1301	2496	832	1591	1651	401	1248	2692

المصدر: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ،إحصاءات الجريمة والضحية، التقرير السنوي لعام 1999، ص35.

يلاحظ من التوزيع السابق ارتفاع واضح في جريمة الاعتداء على مستوى جميع المحافظات ويعود ذلك إلى ضعف أجهزة الرقابة والمحاسبة من قبل الجهات الرسميّة المخولة بذلك، نظراً لحداثة النظام القضائيّ في الضفة الغربيّة، كونه في طور الإنشاء خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى اعتياد السكان على الممارسات الخاطئة نظراً لخضوع هذه المناطق للاحتلال الإسرائيليّ حتى فترة قريبة، وهو بدوره ساعد على ظهور مثل هذه الجرائم، وعلى الرغم من بساطة هذه الجرائم من منظور البعض إلّا أنّها قد تكون مقدمة لحدوث جرائم أكثر خطورة.

كما يتضح أنّ العدد المرتبط بالجرائم الخطيرة قليل نسبياً إذا ما تمّت مقارنته بباقي أنواع الجرائم كما هو الحال في جرائم القتل وإطلاق النار والمخدرات، كما يتبين من التوزيع السابق ارتفاع ملحوظ وتركز في بعض أنواع الجرائم على مستوى محافظة الخليل ألا وهي جرائم: الإيذاء والسرقة والتزوير والاحتيال، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها: الحجم السكاني الكبير للمحافظة، فهي تتصدر المرتبة الأولى من حيث عدد السكان، وكذلك إلى حجم النشاط الاقتصاديّ ولا سيما التجارة والصناعة، وهذا يتطابق مع جريمتي التزوير والاحتيال، ومن هنا يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة بين الحجم السكانيّ ونوع النشاط الاقتصاديّ السائد في المحافظات وجرائم الإيذاء والسرقة والاحتيال وفي الحقيقة يمكن إدراج تحليلات كثيرة في هذا السياق فكل رقم وارد في الجدول السابق هو بمثابة مؤشر على وجود نمط للتوزيع الجغرافيّ للجريمة في محافظات الضفة الغربيّة.

3. التطور العددي والتوزيع الجغرافيّ لظاهرة الجريمة في الضفة الغربيّة بين عامي (1999-2011).

يمكن التعرف على تطور ظاهرة الجريمة في الضفة الغربيّة من ناحية عددية حسب مناطق حدوثها من خلال الخريطة رقم(2)، حيث تشير الخريطة إلى ارتفاع عدد الجرائم عام (2011) عمّا كانت عليه عام (1999)، في محافظات: جنين، ونابلس، ورام الله والبيرة، بينما تعدّ محافظة طولكرم هي المحافظة الوحيدة التي انخفضت فيها نسبة الجريمة بشكل واضح وباقي المحافظات شهدت إمّا ارتفاعاً أو انخفاضاً طفيفاً، ومن الجدير ذكره خلو بعض المحافظات من أرقام حول الجريمة نظراً لأنّ هذه المحافظات لم تكن قد تحولت لمحافظة عام (1999)، وفيما يخصّ عدد الجرائم فيها عام (2011)، فقد بلغت في محافظة طوباس (946) جريمة تلاها محافظة سلفيت (813) جريمة، وبخصوص محافظة القدس لا يوجد بيانات عنها نظراً لوضعها السياسي الخاضع للاحتلال الإسرائيليّ، والخريطة رقم(2) توضح ذلك.

الخريطة رقم (2) التطور العددي والتوزيع الجغرافيّ لظاهرة الجريمة في الضفة الغربيّة بين عامي 1999-2011

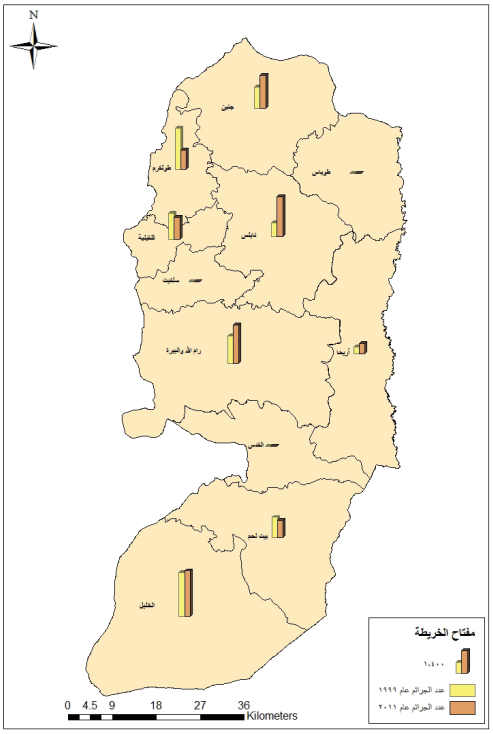

ثالثاً: نتائج تحليل البيانات: في هذا المحور يتم عرض نتائج تحليل البيانات حسب ورودها في الاستبانة على النحو التالي:

1. النوع الاجتماعي (الجنس): تشير النتائج بأن معظم المبحوثين هم من الذكور كما يبين الجدول التالي:

جدول (3) النوع الاجتماعي (الجنس).

النوع الاجتماعي	عدد التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	99	93.4%
الإناث	7	6.6%
المجموع	106	100%

ويعود السبب في ارتفاع نسبة الذكور مرتكبي الجريمة إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الذكور في توفير متطلبات الحياة، وكنتيجة للوضع الاقتصاديّ السائد في الضفة الغربيّة والمتمثل في الوضع السياسي وضعف حجم الاستثمار في المشاريع التي توفر فرص عمل للسكان الذكور يولد نوعا من الضغط عليهم، ويقوي الدوافع لارتكاب الجرائم، علماً بأنّ نسبة كبيرة من السكان كانوا يعملون في الجزء المحتل من فلسطين والذي تسيطر عليه إسرائيل في قطاع البناء والخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصاديّة، وكذلك فإن الإناث لا يتعرضن لهذه الظروف الدافعة لارتكاب الجريمة نظراً لدورهن في الحياة الاجتماعيّة، الأمر الذي يقلل من اختلاطهن بالعامة، كما أنّ عددا كبيرا من الجرائم التي ترتكبها الإناث يتمّ معالجتها من خلال العرف الاجتماعيّ الموجود في المجتمع أو ما يعرف بالقضاء العشائري ممّا يقلل من النسبة، إنّ تلك النتيجة يمكن ربطها بنظريّة الضغوط العامة التي تواجه أفراد المجتمع الواحد، ولكنّها تؤثر على فئة أكثر من الفئة الأخرى ممّا يؤدي بهم إلى إرتكاب الجريمة.

2. الخصائص العمريّة لمرتكبي الجرائم: يرتفع عدد الجرائم المرتكبة في الفئة العمريّة (26–41) سنة حيث بلغت (61,3%) وهذا يشير إلى العمر الذي يبدأ فيه الذكور الشباب بتحمل المسؤولية، وهي نفس الفترة التي يقدمون فيها على الزواج، ممّا يزيد من الضغوطات التي قد تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، وهذا ما أكّدته نظريّة الضغوط، كما أنّ هناك ارتفاعا بنسبة الجرائم المرتكبة من قبل الفئة العمرية (18–25) سنة، ويمكن ربط ذلك بحالة انعدام المسؤولية وعدم الاكتراث للنتائج في هذا العمر أو

ما يعرف بظاهرة «طيش الشباب»، يمكن ربط تلك النتيجة مع نظريّة الصراع الاجتماعيّ التي تحدثت على أنّ إنعدم الإنسجام داخل المجتمع الواحد بين الأفراد والجماعات على اختلاف الأعمار قد يؤدي إلى ممارسة الجريمة، والشكل التالي يوضح الخصائص العمريّة.

الشكل رقم (3) الخصائص العمريّة لمرتكبي الجرائم.

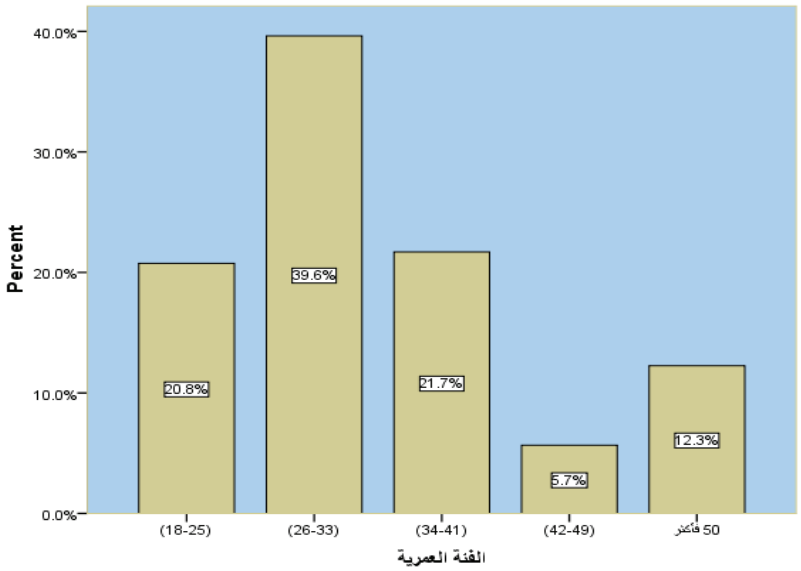

3. التركيب المهنيّ لمرتكبي الجرائم: يلاحظ أنّ (58.5) من مرتكبي الجرائم هم من العمال، وهذا يبرز إلى حدٍّ بعيد دور العامل المادي في ارتكاب الجريمة، يليها نسبة (18.9%) من الجرائم تمّ ارتكابها من قبل العاطلين عن العمل، ثم يليها نسبة (14.2%) من الجرائم تُرتكب من قبل الموظفين، ويمكن وضع هذه المهن الثلاثة في إطار واحد وهو ارتكاب الجريمة بدوافع نفسية أولاً، ومن ثم تتحول لدوافع ماديّة تؤدي لارتكاب الفعل الإجرامي.
4. مكان ارتكاب الجريمة: لقد جاءت نتائج ارتكاب الجريمة متساوية تقريباً بين المدن والقرى بما نسبته (42.5%) و (43.4%) على التوالي، وهذا ناجم عن التحول الاجتماعيّ الذي يحدث في مجتمعنا الفلسطينيّ والمتمثل في ظهور النزعة الماديّة الفرديّة التي لا تأبه لأي نوع من الترابط والتآلف بين السكان، ممّا أدى إلى انعدام العدالة الاجتماعيّة بين فئات المجتمع وأصبح المجتمع يضم على الأغلب طبقتين هما: طبقة الأغنياء والفقراء ممّا يزيد من فرص ارتكاب الجرائم، هذا ما أكّدته

النظريّة الصراعية الماركسية، بينما انخفضت نسبة مرتكبي الجرائم الذين يقيمون داخل المخيمات لسببين: الأول الحجم النسبيّ لسكان المخيمات ، والثاني وجود ترابط اجتماعيّ داخل المجتمعات على الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشونها، هذا ما أكّدته نظريّة النشاط الرتيب التي ربطت ما بين ارتكاب الجريمة وما بين البيئة المكانيّة، إضافة إلى ما أكّدته دراسة بركان فيما يخص الأنماط المكانية لظاهرة الجريمة.

5. التحصيل العلمي لمرتكبي الجرائم: يتضح وجود تفاوت بين مستوى التعليم وارتكاب الجريمة حيث ترتفع في مستوى التعليم الثانوي، والأساسي وتقلّ في باقي المستويات.

الشكل رقم (4) المؤهل العلميّ لعدد من مرتكبي الجرائم.

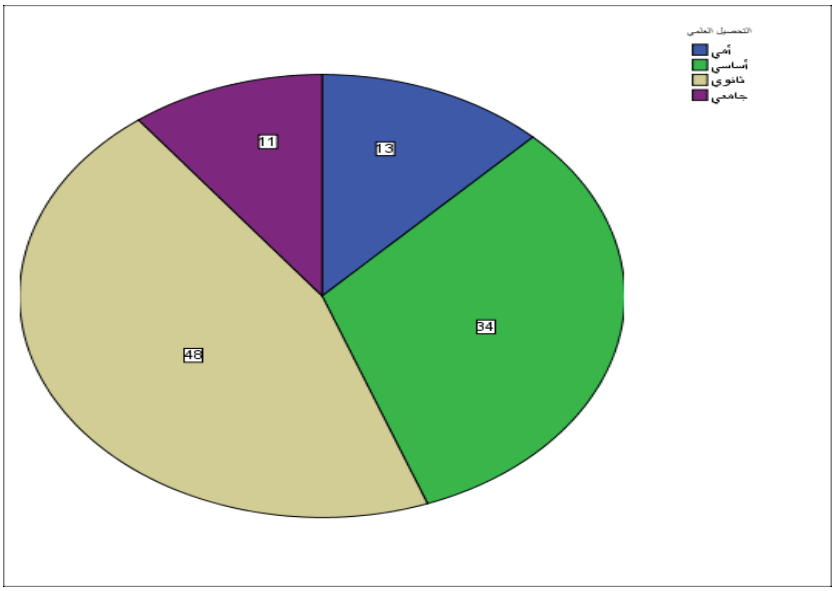

6. نوع الجريمة المرتكبة: من اللافت للانتباه أنّ جرائم القتل تحتل نسبة مرتفعة حيث بلغت (25%) من عدد الجرائم المرتكبة، وهذا مؤشر خطير على ارتفاع هذا النوع من الجرائم داخل مجتمعنا، ويمكن ردّ هذا الارتفاع إلى طبيعة العقوبة التي يفرضها القانون، أو إلى التساهل في عدد سنوات العقوبة، يليها الجرائم التي لم يتمّ تحديدها وأدرجت تحت تصنيف جرائم أخرى نظراً لحساسية وطبيعة بعضها وتضم جرائم التخابر مع العدو، وبيع الأراضي وتسريبها للعدو، الجرائم المتعلقة بالشرف، وإصدار الشيكات بدون رصيد، وإطلاق النار في المناسبات، وجرائم المخدرات وغيرها من

الجرائم وهي من الجرائم الشائعة والمنتشرة في مجتمعنا لذا احتلّت الصدارة بنسبة 57(%)، كما يبين الشكل التالي.

الشكل رقم (5) نوع الجريمة المرتكبة.

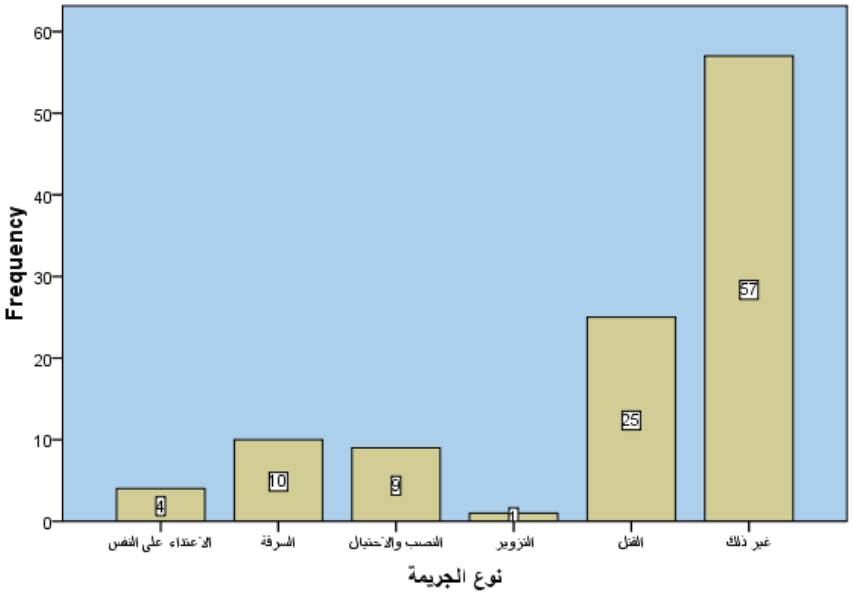

7. الأسئلة المتعلقة بالمسكن والبيئة الاجتماعيّة وعلاقتهما بارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبيها:

يتضح أنّ (83%) من مرتكبي الجرائم يعيشون في مساكن مُلْك، وأنّهم يرون أنّ طبيعة المسكن لا تؤثر في ارتكاب الجريمة، وفيما يخص تصنيف المسكن ومدى تأثيره في ارتكاب الجريمة يرى ما نسبته(37.3%) من المبحوثين أنّها تؤثر في حين يرى ما نسبته (62.3%)أنّها لا تؤثر، في الوقت الذي أجاب فيه المبحوثون ونسبتهم (48.1%) أنّ البيئة التي يعيشون فيها قد أثرت في ارتكابهم الجريمة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4) طبيعة المسكن والبيئة الاجتماعيّة وعلاقتهما بارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبيها.

	التكرارات		النسبة المئوية	
السؤال	ملك	ايجار	ملك	ايجار
ملكية المسكن	83	23	78.3%	21.7%
السؤال	نعم	لا	نعم	لا
هل تعتقد أنّ طبيعة المسكن(مُلك، إيجار) تؤثر في ارتكاب الجريمة؟	33	73	31.3%	68.9%
هل تعتقد أنّ نوعية المسكن(جيد، متوسط، رديء) تؤثر في ارتكاب الجريمة؟	40	66	37.3%	62.3%
هل تعتقد أنّ البيئة الاجتماعيّة التي تعيش فيها أثرت في ارتكاب الجريمة؟	51	55	48.1%	51.9%

8. مكان ارتكاب الجريمة: تبين أنّ ما نسبته (67%) من الجرائم المرتكبة قد حدثت داخل المنطقة التي يعيش فيها المبحوثون، بينما ما نسبته (53%) من الجرائم المرتكبة قد حدثت خارج المنطقة التي يعيشون فيها، وربما يعود السبب في ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة داخل المنطقة التي يعيش فيها المبحوثين إلى معرفتهم بالمنطقة فهم لا يُعتبرون دخلاء عليها، كمّا أنّ عملية المراقبة ورصد الأهداف تكون أسهل وأكثر دقة، بالإضافة إلى حجم التفاعل مع الأفراد الذين يعيشون معه في المنطقة نفسها يكون أكبر ممّا يرفع من نسبة حدوثها داخل البيئة المتواجدون فيها، هذه النتيجة تتقاطع مع نتيجة الدراسة التي قام بها دويكات فيما يخص توزيع الجرائم على أماكنها.

9. العوامل الاجتماعيّة المرتبطة بارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبيها:

جدول (5) العوامل الاجتماعيّة المرتبطة بارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبيها.

السؤال	التكرارات		النسبة المئوية	
	نعم	لا	نعم	لا
هل تعتقد أنّ لعدد أفراد أسرتك تأثيرا في ارتكابك الجريمة؟	23	83	69.8%	30.2%
هل تعتقد أنّ لتفكك العلاقات الأسرية دورا في ارتكابك الجريمة؟	68	38	68.9%	31.1%
هل تعتقد أنّ الصحبة السيئة(رفاق السوء) تؤثر في ارتكابك الجريمة؟	90	16	84.9%	15.1%
هل تعتقد أنّ لضعف وسائل الضبط الاجتماعي(القانون، الدين) دورا في ارتكابك الجريمة؟	73	33	64.2%	35.8%
هل تعتقد أنّ الوضع العام والثقافة الموجودة في المجتمع ساعدت في ارتكابك الجريمة؟	74	32	21.7%	78.3%

يتضح من الجدول أن ما نسبته (68.9%) من المبحوثين أفادوا بوجود علاقة بين تفكك الأسرة وارتكاب الجريمة ، كما يبدو أنّ هذا العامل قد أثر على اختيار صُحبة السوء، فقد تبين أنّ (84.9%) من المبحوثين أقروا بدور الصحبة السيئة في ارتكاب الجريمة، وفي الوقت نفسه نرى أنّ (73%) من المبحوثين يرون أنّ ضعف وسائل الضبط الاجتماعيّ لها دور في ارتكاب الجريمة، وهذا يتوافق مع ما تمّ توضيحه عندما تمّ الحديث عن جريمة القتل، وهذا الأمر يبينه ويدعمه السؤال الأخير الذي تشير نتائجه بأن (74%) من المبحوثين يتفقون بأن الوضع العام في المجتمع كان له تأثير في ارتكاب الجريمة، وفي سؤال آخر حول إذا ما كان السلوك الإجراميّ مكتسبا أو موروثا تبين أنّ ما نسبته (94.3%) من المبحوثين أفادوا بأنه مكتسب و (5.7%) بأنه موروث، وهذا يعطي مؤشرا على دور العوامل الاجتماعيّة وغيرها من العوامل في التأثير على السكان ودفعهم لارتكاب أفعال أو له جذور عميقة، وإنّما يُعتبَر ظاهرة حديثة آخذه بالتطور، إنّ من أهم النظريّات التي تُفسر تلك النتيجة نظريّة التفسير الاجتماعيّ التي ترى أنّ الفرد في بيئته يتأثر بعوامل اجتماعيّة متعددة تؤثر في سلوكه تأثيراً يختلف من فرد لآخر، فقد تؤدي تلك العوامل إلى سلوكيّات إجراميّة عند البعض، في حين لا يكون لها أثر في سلوك الآخرين، و نظريّة التعلُّم التي ترى أنّ ممارسة الجريمة تُكسَب من خلال الملاحظة والتقليد، ويتعلمها الفرد في مراحل التنشئة الاجتماعيّة.

10. ضعف الحالة الماديّة للمبحوثين ودورها في ارتكاب الجريمة: تبين أنّ ما نسبته (68.9%) من المبحوثين أجابوا بنعم فيما يخص ضعف الحالة الماديّة ودورها في ارتكاب الجريمة، بينما (31.1%) يرون أنّه لا دخل لها في ارتكاب الجريمة، وهذا يعكس ضرورة وضع سياسات اقتصاديّة تأخذ بالحسبان مواضيع أساسية منها: الحدّ الأدني من الأجور، وتوفير فرص عمل تتلاءم مع خصائص السكان من جهة ، وخصائص الأشخاص العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبتهم (18.9%) بينما بلغت نسبة العمال الذين ارتكبوا جرائم (58.5%)، وهذ الأمر يحتاج إلى قرارات تنفذ على أرض الواقع مع تفعيل عملية الرقابة بخصوص هذه الأمور، وهي بذلك تحتاج إلى قرارات سياسية وإلا فإنّ الحديث عن هذا الموضوع يعتبر من الأمور العبثية، إنّ تلك النتيجة تتفق مع دراسة (عبد الله، 2011) التي كانت من أهم نتائجها أنّ غالبية المبحوثين كانوا من ذوي الدّخل المنخفض، كما أنّ مَنْ فسر تلك النتيجة مالتوس في نظريته المالتوسية التي تحدث فيها عن دور الفقر في ممارسة الجريمة.

11. العوامل الثقافية والخدماتية المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبيها: يتضح أنّ ما نسبته (67.9%) من المبحوثين يرون أنّ مستوى التحصيل العلمي لا يؤثر في ارتكاب الجريمة، بينما يعتقد ما نسبته (32.1%) أنّه يؤثر في ارتكاب الجريمة، وهنا يبرز التفاوت في دور التحصيل العلمي كعامل مؤثر في ارتكاب الجريمة بين المبحوثين، أمّا بخصوص اعتقاد المبحوثين بأنّ الخدمات الأمنية في مكان ارتكاب الجريمة غير فعالة في ضبط ومنع حدوث الجريمة تبين أنّ ما نسبته (51.9%) من المبحوثين يوافقون على أنّ الخدمات الأمنية غير فعالة في منع حدوث الجريمة، وهذا مؤشر واضح على ضعف هذه الخدمات وخاصة في المناطق المصنفة إدارياً بمناطق(ج) وهي تشكل ما يزيد عن (60%) من مساحة الضفة الغربيّة والتي تقع تحت السيطرة الأمنيّة الإسرائيليّة، والواضح أنّ الاحتلال الإسرائيليّ يتعمد إحلال الفوضى وانعدام الأمن في مثل هذه المناطق، ولا يهتم سوى بالخدمات الأمنية التي تخدم مصلحته وهذا أمر في غاية الأهمية كونه يعدّ سبباً رئيسياً في حدوث الجرائم، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال نظريّة الصراع الاجتماعيّ التي ترى أنّ الفرد يُمارس الجريمة بسبب عدم الرضا عن السلطة التي تعتبر الخدمات الأمنية جزءا منها.

أمّا بخصوص السؤال الخاص بتوفر الخدمات الترفيهية التي تناسب السكان و دورها في تقليل حدوث الجريمة يرى ما نسبته (73.6%) من المبحوثين أنّ توفر هذه الخدمات من شانها التقليل من حدوث الجريمة وبخاصة عند الفئة العمريّة الشابة التي يوجد عندها أوقات فراغ يتمّ استغلالها بشكل سلبي ممّا يتسبب في حدوث أفعال إجرامية في كثير من الحالات.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- (93.4%) من مرتكبي الجرائم هم من الذكور و(6.6%) من الإناث.
- (39.6%) من مرتكبي الجرائم هم من الفئة العمريّة (26–33) عاما.
- (58.5%) من مرتكبي الجرائم هم من العمال و (18.9%) من الجرائم ارتكبت من قبل العاطلين عن العمل.
- أعلى نسبة من الجرائم تمّ ارتكابها في القرى حيث بلغت نسبتها (43.4%)، وأقلها ارتكبت في المخيمات.
- (48%) من الجرائم ارتكبت من قبل أشخاص حاصلين على مستوى علميّ ثانويّ، وأقلّها ارتكبت من قبل الحاصلين على مستوى علمي جامعي.
- بلغت نسبة جرائم القتل (25%) من المجموع الكلي للجرائم.
- (37.3%) من مرتكبي الجرائم يعتقدون أنّ نوعية المسكن تؤثر في ارتكاب الجريمة بينما (62.3%) يرون أنّها لا تؤثر في ارتكاب الجريمة.
- (67%) من مجموع الجرائم المرتكبة حدثت في داخل المنطقة التي يعيش فيها مرتكبوها.
- (84.9%) من مرتكبي الجرائم يرون وجود علاقة بين الصحبة السيئة وارتكابهم للجريمة.
- (73%) من مرتكبي الجرائم يعتقدون أنّ ضعف وسائل الضبط الاجتماعيّ كان له دور في ارتكاب الجريمة.
- (68.9%) من مرتكبي الجرائم يعزون ارتكابهم الجريمة بسبب ضعف الحالة الماديّة.
- (73.6%) من مرتكبي الجرائم يرون أنّ توفير الخدمات الترفيهيّة يسهم في تقليل حدوث الجريمة.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالمستوى الاقتصاديّ للسكان وتحديداً الشباب من خلال إقامة مشاريع تنمويّة وأنشطة اقتصاديّة توفر لهم احتياجاتهم.
- ضرورة تفعيل الخدمات الأمنية في التجمعات السكانيّة، وتشديد الرقابة من قبل الجهات المعنيّة.
- ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بعقوبة جريمة القتل حيث تعتبر العقوبات غير رادعة من وجهة نظر مرتكبيها والجهات القضائيّة.
- العمل على إقامة خدمات ترفيهيّة تتناسب مع الفئات العمريّة الشابة لملء أوقات فراغهم بشكل إيجابيّ.
- تفعيل المؤسسات الاجتماعيّة العاملة في موضوع الإرشاد والتوجيه، وإعطائهم دورا أكبر من خلال إشراكهم في القضايا الاجتماعيّة التي تهمّ السكان.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهر الجريمة في الضفة الغربيّة تتناول الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والبيئيّة، والنفسيّة المؤدية ،لارتكاب الجريمة.

المراجع العربية:

- الباحوث، عبد الرحمن (2004): جرائم الأحداث في منطقة الرياض – دراسة في جغرافيّة الجريمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية: السعودية.
- الباشا، فائزة (2013): مبادئ علم الاجرام، دار النهضه العربيه: القاهرة.
- بركان، كامل (1999): الأنماط المكانيّة لظاهرة الجريمة في الأردن في الفترة 1985–1996 – دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعيّة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين: مصر.
- بنجدو، عبد السلام (1999): مباديء علم الإجرام – دراسة في الشخصيّة الإجرامية، ط2، بدون مكان نشر.
- جابر، محمد (2002): مسرح الجريمة – منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، مجلة العلوم الاجتماعيّة، المجلد 30، العدد (1)، ص 97–134.
- الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (1999): إحصاءات الجريمة والضحية – التقرير السنوي، فلسطين.
- الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2009): مسح الضحية –2008 النتائج الأساسيّة، فلسطين.
- الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2013): مسح الضحية –2008 النتائج الأساسيّة، فلسطين.
- الحربي، سلطان (2012): الجريمة في منطقة القصيم – دراسة جغرافيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية: الرياض.
- الخطيب، وفاء (2015): أنماط التنشئة الاجتماعيّة وعلاقتها بالتحرش الجنسيّ في الضفة الغربيّة – دراسة اجتماعيّة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: الأردن.
- دويكات، قاسم والفيصل، خالد (2010): تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 7، العدد (3)، ص591–627.
- الشبول، أيمن (2011): الأنماط المكانية والنوعية للجريمة دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعيّة، مجلد 39 العدد (2)، ص 37–81.

- طوقان، أرب (2012): التوزيع المكانيّ للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها – دراسة في الجغرافيا الاجتماعيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنيّة: فلسطين.
- الطيار، مساعد (2012). عوامل التحرّش الجنسي بين الطلاب في المرحلة الإبتدائية من وجهة نظر المرشد الطلابي: دراسة استطلاعية على مرشدي المرحلة الإبتدائيّة في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: السعودية.
- عبد الله، نوري (2011): العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة– دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانيّة، العدد (1)، ص132–159.
- العذاري، عدنان (2010): قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط1. دار جرير للنشر والتوزيع: عمان.
- فتحية، الجميلي (2001): الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.
- كرم، جاسم (1992): جغرافية الجريمة في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربي، المجلد 17، العدد (64)، ص75–118.
- وريكات، عايد (2008). نظريّات علم الجريمة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.
- وريكات، عايد (2013): أصول علميّ الإجرام والعقاب، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.
- وريكات، عايد (2014): علم النفس الجنائيّ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Berry,William, Huw,Jouns (2008): Investigating Spatial Patterns Of Crime Through Police Statistics- Crime Surveys and Census Profile: Findings From dundee Housing Estates. **Scottish Geographical Magazine**. V. 111. Issue 2.P7682-.
- Cathy, Mcilwaine,(1999): Geography and Development: Violence and Crime as Development Issue. Progress In Human Geography. V. 23.Issue 3.1.P453463-
- Cecato,Nania, Haining,Robert,(2004): **Anuals Of The Association Of American Geographer**.V. 94. Issue 4.P807827-.
- Moran, Dominique,Pallot,Judith,Piacentini,laura ,(2011): The Geography Of Crime and Punishment In The Russian Federation. **Eurasian Geography and Economics**.V.52.No1.P79104-.

الملاحق:

ملحق رقم (1):

تحديد العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي مدينتي بيت لحم وأريحا– دراسة في جغرافيّة الجريمة

أولاً– البيانات الديمغرافية:

الجنس: 1– ذكر ☐ 2– أنثى ☐

الفئة العمريّة: 1– (18–25 سنة)☐ 2– (26–33 سنة)☐ 3–(34–41 سنة)☐

4– (42–49 سنة)☐ 5– (50 سنة فأكثر)☐

المهنة: 1– موظف ☐ 2– تاجر ☐ 3– عامل ☐ 4– طالب ☐ 5– عاطل عن العمل ☐

مكان الإقامة: 1– حضر (مدينة) ☐ 2– ريف (قرية) ☐ 3– مخيم ☐

المؤهل العلميّ: 1– أميّ ☐ 2– أساسيّ ☐ 3– ثانويّ☐ 4– جامعيّ☐

نوع الجريمة: 1– الاعتداء على النفس ☐ 2– السرقة ☐

3–النصب والاحتيال☐ 4– الحرق المتعمد ☐ 5– التزوير☐

6– القتل ☐ 7– غير ذلك ☐

ثانياً– العوامل الخاصة بمكان السكن والمسكن:

– هل تعتقد أن البيئة التي تعيش فيها أثرت في ارتكاب الجريمة؟

1– نعم ☐ 2– لا ☐

– طبيعة المسكن الذي تعيش فيه؟

1– ملك ☐ 2– إيجار ☐

– هل تعتقد أن طبيعة المسكن (مُلْك، إيجار) تؤثر في ارتكاب الجريمة؟

1– نعم ☐ 2– لا ☐

– كيف تصنف نوعية المسكن الذي تعيش فيه:

1– جيد ☐ 2– متوسط ☐ 3– رديء ☐

– هل تعتقد أنّ نوعية المسكن (جيد، متوسط، رديء) تؤثر في ارتكاب الجريمة:

1– نعم ☐ 2– لا ☐

- هل تعتقد أنّ عدد أفراد أسرتك كان له أثر في ارتكاب الجريمة:

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- مكان ارتكاب الجريمة:

1- داخل المنطقة التي تعيش فيها ☐ 2- خارج المنطقة التي تعيش فيها ☐

ثالثا- العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة:

- هل تعتقد أن لتفكك العلاقات الأُسريّة دور في ارتكاب الجريمة:

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- هل تعتقد أن الصحبة السيئة (رفاق السوء) تؤثر في ارتكاب الجريمة؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- هل تعتقد أن لضعف الحالة الماديّة دورا في ارتكاب الجريمة؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- هل تعتقد أن لضعف وسائل الضبط الاجتماعيّ (القانون المدني والدين) دورا في ارتكاب الجريمة؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- هل تعتقد أن السلوك الإجراميّ لديك:

1- مكتسب ☐ 2- موروث ☐

- هل تعتقد أن الوضع العام والثقافة الموجودة في المجتمع تساعد على ارتكاب الجريمة؟

1- نعم ☐ 2- لا ☐

رابعاً- العوامل الثقافية والخدماتية:

هل تعتقد أنّ لمستوى تحصيلك العلمي أثر في ارتكاب الجريمة:

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- هل تعتقد أن الخدمات الأمنية في مكان ارتكابك للجريمة غير فعّالة في ضبط ومنع حدوث الجريمة:

1- نعم ☐ 2- لا ☐

- هل تعتقد أنّ وجود الخدمات الترفيهيّة التي تناسب جميع السكان يقلّل من حدوث الجريمة:

1- نعم ☐ 2- لا ☐